

Distr.: General  
14 November 2011  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم بالنيابة لجمهورية جنوب السودان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/691) الموجهة إليكم من الممثل الدائم لجمهورية السودان، وعن طريقكم إلى مجلس الأمن، والتي تضمنت عددا من الادعاءات الخطيرة في حق حكومة جمهورية جنوب السودان، أود إبلاغكم وإبلاغ أعضاء مجلس الأمن المقرر بما يلي:

- ١ - ترفض حكومة جمهورية جنوب السودان رفضا قاطعا كل الادعاءات بأنها تقوم بـ "إيواء ومساندة ودعم" قوات المعارضة التي تقاتل حكومة السودان في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، باعتبارها مجرد ادعاءات مغرضة لا أساس لها من الصحة. فالظروف المناخية في هذا الوقت من العام تجعل الطرقات الرابطة بين جمهورية جنوب السودان وجمهورية السودان غير سالكة عمليا. وهذا يعني أنه لا يمكن نقل الأفراد والدبابات والمركبات وغيرها من المعدات العسكرية عبر الحدود إلى داخل جمهورية السودان.
- ٢ - والمسافة الفاصلة بين منطقة اليافطة في جمهورية جنوب السودان ومنطقة ودكة في جمهورية السودان لا تتعدى ١٢ كيلومترا؛ وبالتالي، لا يبدو أن النقل الجوي لـ "أطقم مدفعية" عبر الحدود من اليافطة إلى ودكة، كما تدعي حكومة جمهورية السودان، إجراء حكيم.
- ٣ - والادعاء بأن حكومة جمهورية جنوب السودان قد استقبلت واستضافت في مدينة الرنك "متمردين" فارين من منطقة سالي في ولاية النيل الأزرق هو ادعاء لا أساس له من الصحة إطلاقا. فالأشخاص الذين فروا من ساحة القتال في المناطق المتاخمة لجمهورية جنوب السودان بحثا عن ملاذ آمن في مدينة الرنك هم جميعا من المدنيين. وهؤلاء الأشخاص، البالغ عددهم زهاء ١٠٠٠ شخص، هم لاجئون شرعيون فارون من النزاع المسلح، ولهم بذلك الحق في الحماية والمساعدة الإنسانية. ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي أن يمد لهم يد العون فورا.



٤ - وما الاتهامات الملققة التي تكيلها حكومة جمهورية السودان لحكومة جمهورية جنوب السودان إلا خدعة لإخفاء أنشطة الخرطوم الداعمة للجماعات المنشقة المسلحة التي تخوض حربا بالوكالة ضد حكومة جمهورية جنوب السودان. وقد جزعنا جزعا شديدا للموقف المغالي في العداء تجاه جمهورية جنوب السودان، الذي ما لبثت قيادة حكومة جمهورية السودان تعبر عنه مؤخرا. فالتصريحات العديدة الصادرة عن قيادة حكومة جمهورية السودان، التي تلمح إلى إمكانية أن تقرر الخرطوم إعادة احتلال جمهورية جنوب السودان عسكريا، هي مدعاة للقلق. ونهيب بالاجتماع الدولي أن يثني الخرطوم عن إصدار تهديدات ضد جمهورية جنوب السودان، سواء كانت هذه التهديدات صريحة أو ضمنية.

٥ - وترفض حكومة جمهورية السودان تعليم الحدود بين الدولتين وفق الخط الحدودي للحادي من كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ المتفق عليه، كما أنها ما زالت تعارض تماما أي عملية من شأنها أن تقضي إلى حل سلمي للخلاف القائم بشأن عدد من المناطق الحدودية المتنازع عليها. وإن هذا الموقف، شأنه في ذلك شأن قيام الخرطوم باحتلال منطقة أبيي بشكل غير قانوني في أيار/مايو ٢٠١١، يعطي انطبعا مثيرا للقلق بأن حكومة جمهورية السودان ربما تكون قد اختارت العمل العسكري وسيلة لتعليم الحدود وتحديد وضع المناطق الحدودية المتنازع عليها. وتشكل هذه الخلافات تهديدا محتملا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان تناشد مجلس الأمن بأن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة ما يلي:

(أ) تعليم الحدود المشتركة بين جمهورية جنوب السودان وجمهورية السودان دون مزيد من التأخير؛

(ب) حل الخلاف القائم بين الدولتين بشأن عدد من المناطق الحدودية المتنازع عليها عن طريق آلية دولية ملزمة قانونا لحل المنازعات.

وأرجو ممتنا تعميم هذا الرد من حكومة جمهورية جنوب السودان باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دافيد بوم تشاوت

الممثل الدائم بالنيابة